

مؤسسات التمويل الأصغر والصراع نحو البقاء

الدكتور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، خبير إقتصادي
baddr_el_din@yahoo.com

لاشك أن التمويل يشكل اللبنة الأولى لتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تبلغ نحو ٩٠% من إجمالي المشروعات على نطاق العالم. والمشروعات الصغيرة على المستوى الأدنى (المشروعات متناهية الصغر) التي ساعدت فقراء العالم في الإرتقاء بإنتاجيتهم وكذلك مستويات معيشتهم وجدت دعما كبيرا من مؤسسات التمويل الأصغر في السنوات الأخيرة، قامت على مبادئ مناقضة للنظرة التقليدية التي كانت تنظر بها المصارف التجارية الكبيرة لشريحة الفقراء بأنها غير جديرة بالتمويل لأسباب من أهمها غياب الضمانات المناسبة ووجود المخاطر العالية وعلو تكلفة التمويل الأصغر وإنتشار شريحة الفقراء خاصة في الريف. ولكن وعلى الرغم من هذه الدعم من مؤسسات التمويل الأصغر للتمويل الأصغر، لا يوجد حتى الآن نموذج مستدام متكامل يمكن أن يعتمد عليه عالميا، اللهم إلا تجربة (جرامين) ببנגلادش التي أثبتت نجاحا منقطع النظير، وفي نفس الوقت أثبتت صعوبة كبير في نقلها خارج الوطن الأم لاسباب إقتصادية وإجتماعية وتنظيمية متعلقة بهذا النظام التمويلي التنموي الواسع الإنتشار والذي غطي حتى الآن أكثر من ٩ مليون مقترض بأسعار فائدة بلغت ٢٠% ونسبة سداد عالية بلغت ٩٨% (نظرا لوجود شريحة كبيرة من العنصر النسائي المعروف بمقدرتها العالية على سداد القروض لأسباب إجتماعية، والعمل بنظام التمويل الجماعي المعتمد على الضغط من أفراد المجموعة المتجانسة، والإختيار الدقيق للمقترضين وتدريبهم لى ضرورة إحترام والتقييد بمبادئ مؤسسة (جرامين)).

وعلى الرغم من غياب البيانات الدقيقة حول عدد وإنتشار مؤسسات التمويل الأصغر، إلا أن واقع الحال يشير الى أنها شهدت نموا مطردا عالميا في الريف والحضر خلال السنوات الماضية بشكل لم يشهد له مثيل من قبل، حتى أصبحت هذه المؤسسات صناعة متطورة معترف بها عالميا، وتحول معها أساليب التمويل الأصغر الى جزء أساسي في منظومة المؤسسات الإقتصادية التي لايمكن التغاضي عنها أو إعتبارها جزء من منظومة الإقتصاد التقليدي الهامشي عديم الجدوى. كما أن التغيرات الإقتصادية غير المواتية التي صاحبت العولمة والدعوات الكثيرة التي تصدر من هنا وهناك بضرورة حماية الطبقات الضعيفة من آثار العولمة دعت الى تغييرات في طريقة عمل المصارف التقليدية وأدت الى خلق مؤسسات مالية ذات طابع إنساني ومن أهمها مؤسسات التمويل الأصغر.

وإعتقادا على بعض البيانات غير المؤكدة فإن مالا يقل عن ١٠٠٠ مؤسسة تمويل أصغر بمختلف أنواعها مثل إتحادات المقترضين، المصارف التجارية بما في ذلك المصارف الإسلامية، المصارف التنموية، مؤسسات التمويل الأصغر الحكومية سادت جميع أرجاء العالم، مع وصول التقديرات لعدد المقترضين من هذه المؤسسات الى نصف مليار مقترض، أغلبهم من شريحة النساء الفقراء. وأشارت دراسة حديثة نشرت بمجلة (الإيكونوميست) في عدد يونيو ٢٠٠٧م التي يصدرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى أن جملة مؤسسات التمويل الأصغر عالميا إرتفعت بصورة تدريجية من ٧٨ مؤسسة في عام ٢٠٠٠م خدمت أكثر من ٩ مليون مقترض صغير الى ٤٢٠ مؤسسة في عام ٢٠٠٦م خدمت أكثر من ٦٤ مليون مقترض صغير.

ولكن ماذا يعني هذا التطور والكم الهائل من مؤسسات التمويل الأصغر؟ ربما هذا الانتشار متعلق بأهمية هذه الآلية لمعالجة بعض حالات الفقر والإهتمام (وربما الإعراف) العالمي الذي وجدته مؤسسات التمويل الأصغر خلال السنوات الماضية، بما في ذلك تخصيص جائزة نوبل للسلام للعام ٢٠٠٦م لبنك (جرامين) ومؤسسه محمد يونس نظرا للجهود الكبيرة والمميزه التي قاما بها لتقديم الخدمات المالية لأكثر فقراء العالم فقرا. ولكن لازال هنالك جدال عالمي حول إستدامة هذه المؤسسات مستقبلا، خاصة في الأرياف مع إرتفاع تكلفة التمويل والمخاطرة والانتشار الجغرافي الواسع. وربما يعني ذلك أن هذه الفورة من المؤسسات ستضعف وربما يتقلص عددها في المستقبل القريب لأسباب من بينها غياب الإطار التنظيمي والقانوني. وربما تسقط المؤسسات المدعومة من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التي لا تغطي تكلفتها بأرباح مجزية تساعدها على النمو والبقاء، وتبقى فقط المؤسسات القادرة على تغطية تكلفتها والمنافسة والبقاء في سوق التمويل المحلي. ويرى البعض أن مستقبل هذه المؤسسات مرهون بأن تظل مؤسسات تجارية بحتة، ولا يتأتى ذلك إلا إذا وضعت نفسها في مقابلة المصارف التجارية وذلك بفرض أسعار فائدة عالية، وتحولت من تمويل الطبقات غير القادرة على الإلتزام بشروها التجارية. كما أن فرص البقاء معتمدة أيضا على وجود الدعم الحكومي والجهة الحكومية التي تشرف عليها وترعاها.

مستقبل التمويل الأصغر

الدكتور بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم – باحث اقتصادي

التمويل الأصغر ليس أمرا مستحدثا كما يعتقد كثيرا من الناس، حيث أنه بدأ قبل مئات السنوات ولكن على مستوى صغير ودون وجود مؤسسات ترعاها. ولكن الجديد الآن هو المحاولات التي تجرى خلال العقود والسنوات الماضية لتوسيعه وجعله آليه تنموية فعالة تتميز بخصائص من أهمها الإعتدال على النفس والوصول الى ملايين الناس خاصة الفقراء منهم و النساء في الدول النامية.

لا يوجد الآن أي شكوك، كما هو الحال عند بداية المحاولات التي تجرى حاليا في مجال التمويل الأصغر، حول ما إذا كان التمويل الأصغر يمثل حل عملي لمساعدة فقراء الجنوب. بمعنى أنه وعلى الرغم من إخفاقات كثير من برامج التمويل الأصغر إلا أن حالات النجاح التي تحققت تشير إلى إمكانية النظر للتمويل الأصغر كآلية جيدة. ولكننا مازلنا لا نعتبر التمويل الأصغر آليه تصل لحد العالمية لمحاربة الفقر نظرا لأنها (وباستثناء بنغلاديش) لم تصل هذه الآلية بعد الى نسبة عالية من الفقراء الذين تتصور أنها تعالج قضاياهم. وربما يمثل التمويل الصغير آليه قويه وفعاله لتخفيف الفقر، إلا أنها لم تصل بعد حد الانتشار العريض، على الرغم مما يشاع حولها من المروجين لها. والملاحظ أيضا أنه من كثرة ما قيل وكتب حول التمويل الأصغر، إلا أنني لم أجد مصادر كثيره تتحدث عن مستقبله، أو بالأحرى، تتحدث عن العوامل التي يمكن أن تعمل على تشكيل مستقبل التمويل الأصغر.

وعلى الرغم من إعتبار التمويل الأصغر صناعة مصرفيه أو ماليه، إلا أننا نرى أنه لازال صناعة صغيرة الحجم ومعرضه للإنهيال في المستقبل، لأن التمويل الأصغر كما هو حاله اليوم لايمكن أن نطلق عليه مسمي صناعة تجاربه حقيقيه كغيره من النشاطات الإقتصادية. ولكن الحكومات والمنظمات القائمة عليه ظلت ولا زالت حتي الآن قادرة على الصمود ولكن في ظل إدارة ضعيفة. ونظرا لأن هذه الجهات لم تستطع حتي الآن أن تخلق ثقافة متجزرة للقروض الصغيرة المؤسسية فإن

ذلك سيجعل من الصعب لكثير من المؤسسات أن تكون مستدامة مستقبلا، لأن إستدامة وتحديد نجاح أو فشل التمويل الأصغر يعتمد أساسا على ثقافة الأفراد ومدى تقبلهم لهذه الفكرة أكثر من توفر البنية التحتية اللازمة لتطوير الفكرة عمليا. ومستقبل هذه الصناعة يعتمد أيضا على أن تقوم المؤسسات العاملة فيه بالتأكد على أنها مؤسسات ذات إدارة محكمة وفعالة، وكذلك أنها مؤسسات مستدامة، بمعنى أن تكون قادره على تغطية كل التكاليف السنوية بما في ذلك تكاليف القروض التي أخذتها وذلك من الدخل الذي يأتي من قبل المستفيدين من خدماتها - عائداتها. ومستقبل هذه الصناعة يعتمد أيضا على التحول من حالة الموضه التي يعيشها التمويل الأصغر اليوم الى حالة الصناعة التي تقدم خدمات دائمة لملايين البشر وفي مواقعهم وليس فقط لشريحة منتقاه عن طريق آلية السوق التي تعمل دون تشوهات.

ولاشك أن خدمات التمويل الأصغر ستكون ضروريه في المستقبل عندما يزداد أعداد الفقراء في العالم مع محدودية فرص العمل في المساحات الزراعيه المحدوده، مما سيؤدي الى زيادة الهجرة الى المدينة ومن ثم محاولة إنشاء مشروع صغير ومحاولة إيجاد التمويل له. وبينما لايمكن التنبؤ بأن المؤسسات الماليه وغيرها التي تقدم خدمات التمويل الأصغر ستتمكن من البقاء إلا إذا كانت تعمل بطريقة مربحه. والدلائل التي توصلنا إليها من تجربة التمويل الأصغر حتي الآن أن للفقراء المقدره على أخذ القروض وبأسعار فائده تجاريه يمكن أن تعمل على بقاء المؤسسات المموله. لهذا فإننا نرى أن تمويل هذه الشريحة بأسعار السوق سيظل هو الحال في المستقبل، طالما أن الحاجة لهذه القروض ستظل. وفي المدى البعيد وفي ظل ضعف جانب العرض لوجود مشكلات يتعرض لها الممولين ووجود بدائل إستثماريه أكثر ربحية وإستقرارا وإستدامه نتوقع ظهور مؤسسات تمويل أصغر أخرى كثيره ولكنها ستميل الى التعامل بالطريقة التقليديه التي تجبر المتعاملين بدفع أسعار فائده أعلى من الأسعار السوقية لتغطية المخاطر وضمن أرباح معقوله، بينما نتوقع أن يمثل الإدخار من قبل الجهة المستهدفه مصدرا أساسيا للموارد الماليه لهذه المؤسسات الجديده لأن المصادر الأخرى ربما تكون ضعيفه. والنجاح المستقبلي الذي يمكن أن تحققه المنظمات غير الحكومه التي تعمل الآن في توفير خدمات التمويل الأصغر في كثير من البلدان الفقيره يعتمد كثيرا على كيفية أن تقوم الجهات المستهدفه من التمويل بإدارته بنفسها نيابة عنها.